الفصل الرابع

فلسطين في سياسة الهند الخارجية

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في سياسة الهند الخارجية تجاه فلسطين

1. الأحزاب السياسية

إن من أهم وظائف الأحزاب السياسية هي المشاركة في صنع السياسة الخارجية مباشرة، أو المساهمة في عملية إعدادها، أو معارضتها. وتتوقف طبيعة ممارسة هذه الوظائف على مدى تحمل هذه الأحزاب مسؤولية صنع القرار السياسي الخارجي.

وتتباين نوعية ودرجة تأثير الأحزاب السياسية في حركة صناعة القرار السياسي الخارجي من دولة إلى أخرى، وتبعاً لطبيعة نظامها السياسي. وفي حالة الهند، فإن حزب المؤتمر الوطني الذي كان متحكماً بمفاعيل نظامها السياسي طيلة عدة عقود عقب استقلالها اتخذ مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، فضلاًعن معارضته الشديدة لتقسيم فلسطين كما نص عليه قرار(181)، والذي صوتت الهند ضده.

وكانت مواقف هذا الحزب ومبادئه المتمثلة أساساً في رفض تقسيم فلسطين، والتضامن مع القضايا العربية- خصوصاً في ظل الدور الريادي للهند في حركة عدم الانحياز منطلقاً مهماً في قوة العلاقات الهندية- العربية، الأمر الذي شكل قيداً على تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية. وكانت للضغوط العربية أحياناً أثر في الحيلولة دون تجاوز حزب المؤتمر مستوى التمثيل القنصلي بين الهند وإسرائيل[1].

إلى ذلك، فإن بعض الأحزاب الهندية اليمينية طالب حزب المؤتمر عندما كان نهرو يتسلم زعامته، ويشغل منصب رئاسة الوزراء، بضرورة أن تعمق نيودلهي علاقاتها مع إسرائيل

---

[1]. إنبار، أفرايم. الوفاق الهندي-الإسرائيلي. دراسات عالمية . العدد 56. (أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005). ص8.

خدمة- في نظرهم- للمصالح الهندية، وخروجاً من تقييدات الأقلية المسلمة. فمثلاً طالب زعيم حزب "سوا تاترا" الهندوكي (شرى بابل) نهرو بالاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، مبرراً مطالبته تلك؛ بضرورة تحرر سياسة الهند الخارجية من أية قيود دينية يفرضها المسلمون الهنود[1].

وكذلك الحال مع دعوة رئيس حزب (كل الهندوس) "ستيفن سارين" الذي طالب بوجوب ارتباط الهند بإسرائيل عبر شراكة إستراتيجية لمواجهة نفوذ "الكتلة الإسلامية الهندية" وإقصائها عن التفاعل في مسار وتوجهات النظام السياسي للهند[2].

ومع انتصار إسرائيل في حرب 1967 بدأت تل ابيب تجد متنفساً لها داخل الهند عن طريق الارتباط بعلاقات مع بعض القوى السياسية اليمينية مثل حزب (جانانغ) وحزب (سواشتنيرا) وبعض أعضاء البرلمان الهندوسي المتطرفين، وجاهدت في سبيل تشكيل جماعة ضغط موالية لها للتأثير على صناع القرار في الهند من أجل تحقيق أهدافها هناك بحكم الثقل الجيوبوليتيكي الذي تمثله الهند في جنوب آسيا[3].

وبانتهاء الحرب الباردة، وضعف قوة ونفوذ الأحزاب الهندية الكبيرة، لا سيما حزب المؤتمر، أخذت بعض الأحزاب السياسية الهندية خصوصاً اليمينية منها موقفاً مغايراً إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل، فعندما هيمن حزب الشعب الهندي "بهاراتيا جاناتا" على النظام السياسي الهندي في بدايات العقد التاسع من القرن الماضي زال شيئاً من التردد الذي ساد المواقف المتخذة حيال الدولة العبرية[4]. وفي ضوء توجهات هذا الحزب القومية الهندوسية، لم تعد الدولة اليهودية في نظره لتشكل عبئاً دبلوماسياً إن هي أصبحت حليفاً محتملاً للهند في مواجهة باكستان و"التيارات الإسلامية المتطرفة". وفعلاً فقد تبنى الحزب في مؤتمره الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 الدعوة إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل[5].

---

[1]. حسين، زكريا. العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل (1950-2003). (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2004). ص14.

[2]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص15.

[3]. سويلم، طلعت. مطلع الستينيات، بدء التعاون بين الهند وإسرائيل. انظر:www.alwaatan-news.com/2004/2/25.

[4]. إنبار، أفرايم. مصدر سابق. ص9.

[5]. المصدر نفسه. ص15.

وفيما يتعلق بتأثير الأقلية المسلمة في الهند ودور الأحزاب التابعة لها في تحديد سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، فإنه، ونتيجة لتعاظم هذه الأقلية عدداً (145مليون) ونفوذاً، سعت بعض الأحزاب الهندية، خصوصاً اليسارية منها، إلى إطلاق تصريحات مؤيدة للمسلمين الهنود تارة، وللقضية الفلسطينية والتضامن مع شعبها تارة أخرى، وذلك للحصول على أصوات ناخبي هذه الأقلية، خصوصاً وأن السياسة الخارجية تمثل أحد الأدوات المهمة التي تُستخدم من قبل الأحزاب السياسية الهندية للكسب السياسي في أثناء الانتخابات العامة[1].

وفي المجمل، فإنه نتيجة لمحدودية قدرة الأحزاب السياسية الهندية في التأثير على صانع القرار الخارجي للهند من جهة، وضعف حركة الدبلوماسية العربية في الهند، وتراجع- إن لم يكن انعدام- علاقة الأحزاب العربية بنظيرتها الهندية من جهة ثانية، أخذت العلاقة الهندية-الإسرائيلية مساراً نوعياً ومتواصلاً من التعاون القوي في مختلف المجالات، لا سيما بعد أن أعادت نيودلهي النظر في علاقاتها مع إسرائيل في إطار المنافع المحتملة التي ستجنيها من تقاربها مع الدولة الاسرائيلية، نظراً للدور المهم الذي باتت تلعبه في الشرق الأوسط .

2. جماعات المصالح والضغط

على الرغم من أن الجالية اليهودية في الهند قليلة العدد (40 ألف يتمركزون في بومباي وكلكتا) إلا أن لها دور ملحوظ وفاعل في تعميق علاقة إسرائيل بالهند في مختلف المجالات، لا سيما العسكرية والتكنولوجية والزراعية، خصوصاً عقب الإعلان عن بدء العلاقات الكاملة بين البلدين في العام 1992، الأمر الذي أدى إلى أن يصل التبادل التجاري بينهما عام 1999 إلى نحو مليار دولار، مقارنة بزهاء 202 مليون دولار في 1992[2].

وفي الصورة المقابلة، فإن للمنظمات اليهودية الأمريكية أثراً أكبر في هذا الإطار، حيث أدركت هذه المنظمات أهمية الهند بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومقدار المنافع المحتملة وراء إقامة علاقات ودية مع المجتمع الهندي في أمريكا (1,8مليون هندي). لذا قامت بعض تلك المنظمات كاللجنة الأمريكية- الإسرائيلية للشؤون العامة،

---

[1]. جبارة، تيسير. المسلمون الهنود وقضية فلسطين. (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،1998). ص76.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. الهند. في: العلاقات العربية الآسيوية. مصدر سابق. ص208.

والمؤتمر اليهودي الأمريكي، بمد العلاقات مع كل من الهند واللوبي الهندي في واشنطن بأسباب القوة والازدهار[1].

ولتعزيز هذا التعاون، وتعميق مساراته، نشأت علاقة وطيدة بين المجتمعين، وصارا يعملان جنباً إلى جنب بالتعامل مع عدد من القضايا ذات الصلة بالشؤون الداخلية والخارجية، كالجرائم التي ترتكب بدافع الكراهية، والهجرة، وقوانين محاربة الإرهاب، ناهيك عن مؤازرة المرشحين الذين يقفون إلى جانب إسرائيل والهند[2].

ومن تجليات قوة هذا التحالف اليهودي- الهندي: الفوز بموافقة الإدارة الأمريكية على قيام إسرائيل ببيع أربع طائرات متطورة للهند في عام 2000 على الرغم من العقوبات التي فرضت على كل من الأخيرة وباكستان بسبب التفجيرات النووية عام 1998، فضلاً عن إقناع إدارة بوش الابن في تموز (يوليو) 2003، بإضافة بند إلى اتفاقية المساعدات الأمريكية لباكستان، يدعو إسلام أباد إلى وقف عبور "المقاتلين الإسلاميين" إلى داخل الهند، ووضع قيود على البرنامج النووي الباكستاني[3].

كما وقدمت إسرائيل واللوبي الصهيوني الداعم لها في واشنطن النصح إلى الإدارة الأمريكية بتفضيل الهند على باكستان وأندونيسيا ومصر في عملية الترشيح لأعضاء جدد دائمين محتمل انضمامهم إلى عضوية مجلس الأمن في حال تنفيذ عملية الإصلاح المرتقبة له، وذلك لما ستوفره الهند في حال انضمامها من دعم سياسي مهم لإسرائيل في المحافل الدولية[4].

فضلاً عن ذلك، فإن بعض جماعات المصالح في الهند تمتلك نفوذاً وتحكماً في قطاعات حيوية بالدولة، سيما حقل الصناعة العسكرية، وهذا ما سيمنحها بالتأكيد دوراً مهماً في التأثير على مسار سياسة الهند الخارجية، حيث يوجد في الهند لوبي واسع ا لنشاط والنفوذ يتمركز في وزارات الداخلية والخارجية والدفاع وجهاز المخابرات، هدفه تأسيس شراكة إستراتيجية نووية مقننة عبر اتفاقات سياسية دفاعية بين الهند وإسرائيل. ويعتبر اللواء طيار

---

[1]. إنبار، أفرايم. مصدر سابق. ص28.

[2]. المصدر نفسه. ص29.

[3]. المصدر نفسه. ص30.

[4]. سويلم، ح سام.فلسطين وكشمير بين المطرقة الإسرائيلية والسندان الهندي.(د.م:د.ن،2001).ص45

(جاسجيت سنج) والخبير الإستراتيجي (براهما شالاني) من أهم المنادين والمدافعين عن هذه الشراكة[1].

إلى ذلك، فهناك عامل الأقلية المسلمة في الهند ،والتي تعمل بمثابة جماعة ضغط طبيعية في إتجاه تقليص العلاقات الهندية . الإسرائيلية ،حيث أن الثقل السكاني للمسلمين في الهند، و تولي عدد من العناصر المسلمة مناصب رسمية هامة في النظام السياسي الهندي (كمنصب رئيس الجمهورية،أو سفراء أو وزراء ،أو وكلاء للوزارة ،أو نواب)يحول دون إتخاذ الحكومة الهندية قرارات تتعلق بمجمل سياساتها الشرق أوسطية، وتحديداً القضية الفلسطينية دون حساب عواقبها، وردود الأفعال إزاءها من قبل المسلمين الهنود[2].

وعلاوة على ذلك فإن الهند تخشى أن تتحول هذه الأقلية . التي يبلغ تعدادها نحو(140 مليون)،وهي بذلك تمثل ثاني أضخم طائفة إسلامية (بعد إندونيسيا)في أي من دول العالم . إلى طابور خامس، يزعج نيودلهي، ويحد من توجهها الكبير نحو دولة إسرائيل[3].

3. العامل الديني

لعب عامل الدين في الهند دوراً أساسياً بشأن توجهات قادتها نحو القضية الفلسطينية، وطبيعة حلها،حيث أن المهاتما غاندي قد عارض وبشدة قرار تقسيم فلسطين على أسس دينية ،فهي (أي الهند) دولة تؤمن وتلتزم بمبدأ العلمانية،أي فصل الدين عن السياسة، وعدم إنشاء الدولة على أساس ديني، وكذلك الحال كان موقف نهرو من هذا الأمر[4].

وبسبب العدد الكبير لمن يعتنقون الدين الإسلامي في الهند لم تشأ الحكومات الهندية التي تبوأت سدة الحكم منذ فترة الإستقلال ولغاية إستلام حزب(بهارتيا جاناتا) اليميني رئاسة الوزراء في منتصف العقد السادس من القرن الماضي إثارة حفيظة المسلمين الهنود، حيث أن تلك الحكومات المتعاقبة عززت من موقعهم في السلطة، كما ورأت فيهم وسيطاً

---

[1]. المصدر نفسه. ص50.

[2]. حسين، زكريا.مصدر سابق. ص17.

[3]. إنبار،أفرايم. مصدر سابق. ص23,

[4]. المنوفي، كمال. السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط. السياسة الدولية. العدد 33، تموز 1973. ص53.

فعالاً بينها والعرب. وبالفعل عندما كان يقوم الساسة الهنود بزيارة الدول العربية كان يرافقهم غالباً مسؤولون من الأقلية المسلمة[1].

ولكن عندما بدأ العرب ينظرون ويتعاملون إزاء الصراع الهندي- الباكستاني حول إقليم كشمير من منظور ديني،محاولين "أسلمة"النزاع في جنوب آسيا، فضلاً عن رفض دول منظمة المؤتمر الإسلامي طلب الهند لعضوية المؤتمر عام 1969، غدت العلاقة العربية- الهندية في حالة فتور وتراجع، وهذا ما أدى بدوره إلى التأثير السلبي على القضية الفلسطينية عبر ارتفاع وتيرة الشكوك الهندية من العالمين العربي والإسلامي[2].

هذا الرفض العربي والإسلامي للمطلب الهندي لم يكن صائباً أو منطلقاً من حكمة سياسية، أو معبراً عن وعي مدروس بمسار وتحولات السياسة الدولية، وكان من الأجدر أن يتم "احتواء" ذلك البلد الكبير (الهند) من خلال عضوية تلك المنظمة، حتى لا تندفع لمزيد من العلاقات الوثيقة مع دولة إسرائيل. كما أن التقارب العربي- الهندي كان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف الضغوط على باكستان وليس العكس، علاوة على أن محاولة "تديين"الصراع بين الدولتين الجارتين لم يزد إلا في خلق بيئة مناسبة لتجذير علاقة نيودلهي بإسرائيل، وذلك على حساب علاقات العرب مع هذه الدولة الآسيوية التي يبدو أن لعاملي الدين والأيدولوجيا في سياستها الخارجية أثراً محدوداً، مقارنة مع عوامل المصلحة والمنافع المتبادلة.

ومن هذا المنطلق كان حرياً بالعالم العربي أن يدرك هذا الفارق، ويتوجه إلى الهند بخطاب ثقافي وسياسي وديني جديد، يحتوي في إطاره الحساسات ذات الصلة بالهاجس الإسلامي، والناشئة عن حادثة تقسيم شبه القارة الهندية، لا أن يسعى إلى تعميقها.

4. العامل الأيديولوجي

ساد العالم بعد الحرب العالمية الثانية صراع أيديولوجي، متمثلاً بالتنافس الحاد الذي نشب بين القوتين العظميين (الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية)، والذي نجم عنه أحياناً حروب وصراعات، كانت ميادينها خارج الأراضي الروسية أو الأمريكية. هذا الصراع بدوره ولدَ اصطفافات دولية في إطار كلا القوتين في الوقت الذي حيدت دول أخرى

---

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص17.

[2]. الفقي، مصطفى. الهند والقضية الفلسطينية..خطيئة عربية .مصدر سابق.

عن ذلك لتشكل ما سمّته "حركة عدم الانحياز" منطلقة في سياستها الخارجية- وفق توصيفها- على أساس الحياد الإيجابي الذي من أهم ركائزه عدم الانضواء تحت أي حلف صراعي، إمبريالي، إلى جانب نشر السلم والأمن العالميين.

وكانت من أهم الدول التي أسست لهذه الحركة وقيادتها الهند، التي نادت باستقلال الشعوب وتحررها من الاستعمار، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، بحيث عملت على صياغة العديد من القرارات داخل الحركة والمؤيدة للفلسطينيين (أرضاً وشعباً وقضية)، كما وارتبط أهم قادتها (نهرو، وأنديرا غاندي) بعلاقات وثيقة مع الزعماء العرب، وفي مقدمتهم جمال عبد الناصر وياسر عرفات وغيرهم[1].

وبتبدل الظروف الدولية، خصوصاً مع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان للهند به علاقة وثيقة، بدأت نيودلهي إعادة بناء سياساتها الخارجية، بحيث تحولت من النهج الأيديولوجي إلى النهج العملي، فعملت على التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل كأحد المداخل لتحقيق هدفها بدعم علاقاتها مع واشنطن، في الوقت الذي أصبحت فيه العلاقات الهندية- العربية تأخذ المنحنى التنازلي عبر الضعف الذي أصاب عمل القنوات الدبلوماسية بين الطرفين،حيث أن زيارة القادة العرب للعاصمة الهندية انخفض معدلها بشكل كبير في العقدين الماضيين[2].

وبعد أن كان عامل الأيديولوجيا هو المحدد الرئيس في العلاقات العربية- الهندية لعدة عقود عقب استقلال الهند، أصبح عامل المصالح هو المهيمن، حيث أنه بعد فترة الحرب الباردة ظهرت عناصر قيادية برجاماتية جديدة في الهند، تحركها العوامل الوطنية، والمصالح الاقتصادية[3]. هذا الظهور الجديد لتلك القوى الهندية المتنفذة،إلى جانب توافق الإرادة السياسية المشتركة بين الهند وإسرائيل، كانا عاملين أساسَين في ترسيخ العلاقة بين البلدين لدرجة إقامة تحالف إستراتيجي وثيق العرى يضم كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة والهند[4].

ومما جعل البعد الأيديولوجي في العلاقة العربية الهندية يتراجع بشكل كبير- إن لم يكن قد غاب- تصريحات عدد من المفكرين الهنود الداعية إلى تغليب المصلحة على الأيديولوجيا

---

[1]. سويلم، حسام. مصدر سابق. ص65.

[2]. الخطيب، سعادة. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز. (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع،1989). ص43.

[3]. فارس عبد المنعم، أحمد. الهند والقضايا العربية. شؤون عربية: أبو ظبي: العدد 123، نيسان 1997. ص150.

[4]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص17.

في العلاقة مع العرب، (فبارتي ستالوراث) يقول: "إن علاقات الهند مع العرب يجب أن يعاد بناؤها على أسس براجماتية بحتة"[1].

هذا الحديث مضمونه في الرؤية الهندية أنه على الرغم من وجود أكثر من خمسة ملايين هندي يعملون في الوطن العربي لا سيما في منطقة الخليج، ويضخون أكثر من (7 مليار دولار) سنوياً في الخزانة الهندية، فإن العلاقات االعربية- الهندية ينبغي- في رأي هؤلاء- ألا تمنع الهند من الاهتمام بمصالحها الأساسية، والتي منها إقامة علاقات قوية ودائمة مع إسرائيل، وأن لا تشكل كذلك علاقات الهند مع العرب عقبة أمام تطوير شراكة إستراتيجية مع تل أبيب.

ويبدو أن العرب أرادوا من الهند أن تبقَى مواقفها تجاه قضاياهم، وخصوصاً قضية فلسطين، في حالة الثبوت من التأييد، متناسين أن رياح التغيير الكبرى التي شهدها العالم عقب انتهاء الحرب الباردة، قد عصفت بهم دون أن يواجهوها بسبب ما يتملكهم من عجز للإرادة السياسية، وضعف القدرة على اللحاق بصيرورة التطور الكوني المتسارعة، فهم (أي العرب) لم ينجحوا في توظيف قدراتهم الحقيقية من أجل توثيق العلاقة بدولة متقدمة صناعياً ونووياً، وناجحة فضائياً وتكنولوجياً، لتستعيض عنهم بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها العضوية إسرائيل، اللتين ترتبطان مع نيودلهي بعلاقة تحالف إستراتيجي في مجالات مختلفة، أبرزها: الأمن والاقتصاد.

5. الرأي العام

إن للرأي العام أثراً في بلورة سياسة الدول الخارجية على الرغم من إسقاطه لدى المدرسة الواقعية التي تعتبره محدود المعرفة بالمعلومات والحقائق الأساسية المتعلقة بالسياسة الخارجية[2]. فمثلاً، يلعب هذا العامل دوراً ملموساً في أجندة السياسة الخارجية الهندية ونوعية اختياراتها، فعقب إعلان المجلس الوطني الفلسطيني بيان إنشاء الدولة الفلسطينية في العام 1988، بدأت وسائل الإعلام الهندية، وتحديداً المحسوبة على اليمين المتطرف، تحث الحكومة على تعزيز العلاقات مع إسرائيل، حيث كان ذلك دافعاً لدعم الهند

---

[1]. سيد أحمد، أحمد. إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الإستراتيجي،السياسة الدولية،العدد 154، تشرين أول 2003، ص200.

[2]. السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. (بيروت: دار الجيل،2001). ص242.

لتلك العلاقة من خلال التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الهندي في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، والذي تضمن اعتراف نيودلهي بكافة دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل[1]. وبما أن للمتغيرات الدولية الأثر الملحوظ في مواقف وتوجهات الرأي العام للمجتمعات، فإن وسائل الإعلام الهندية المختلفة كان لها دور في تعظيم الاهتمام الشعبي والمؤسساتي بالمصلحة الوطنية، والمنافع المتبادلة، خصوصاً الإقتصادية منها، وذلك كمعيار أساس في مواقف الهنود تجاه قضايا العالم[2].

ففي الوقت الذي كان فيه الإعلام الهندي الرسمي والخاص- وباستثناءات محدودة- في عهد الحرب الباردة يشيد بقضايا العالم الثالث، والمناداة بتحرر الشعوب المحتلة، ومنها قضية فلسطين، أصبح بعد أفول هذه الحرب يوجد انتشاراً للأجهزة الإعلامية واستطلاعات الرأي العام والتنظيمات الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، تنادي صانعي القرار الخارجي الهندي بإعطاء الأولوية لتدعيم الوضع الداخلي، مع الحرص الشديد على تحقيق الهند لنفوذها الإقليمي والدولي ومواجهة تحديات الجوار، باعتبار ذلك، يمكنها من لعب دور كبير في مفاعيل السياسة العالمية من جهة، وتحسين مطالب المجتمع الهندي، خصوصاً فيما يتعلق بالفقر، والأمراض، والبطالة، والأمية، والعنف السياسي وغيرها من جهة ثانية[3].

وعلى الرغم من أن المدرسة الليبرالية ترى بتأثير الرأي العام في أجندة السياسة الخارجية للدول[4]، إلا أن الحال لا ينطبق بالنسبة للرأي العام الهندي بخصوص إقدام نيودلهي على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، حيث لم يكن لهذا الرأي أثراً فاعلاً في تأييد هذه الخطوة أو رفضها باستثناء بعض الاحتجاجات من الأقلية المسلمة التي رأت في تلك العلاقة "طعنة" مؤلمة للعرب والمسلمين وقضاياهم العادلة، وفي مقدمتها قضية فلسطين.

ولعل تردّي الواقع العربي، لا سيما بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وتفككه بشكل مؤلم، قد انعكس على حجم التعاطف والتضامن الذي تلقاه العالم العربي لدى قطاعات كثيرة من صناع القرار والرأي والمثقفين في الهند، كما أضاف إلى تآكل هذا الموقف، حالة الإحباط- التي يعبر عنها المسؤولون ووسائل الإعلام في الهند- من مواقف بعض الدول العربية

---

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص9.

[2]. عبد الرحمن، عبد العال. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مصدر سابق. ص535.

[3]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص21 .

[4]. السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. مصدر سابق. ص244.

من قضية "كشمير"في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. فالرأي العام الهندي تشغله قضاياه الداخلية الكثيرة، والتي تحد بالطبع من إعطاء أولوية أو حتى اهتمام معقول لقضايا خارجية، شديدة التعقيد والحساسية، كقضية فلسطين على سبيل المثال.

ثانياً: الهند والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

مما لا شك فيه أن السلوك التصويتي للدول في الأمم المتحدة هو مؤشر لطبيعة وتوجهات سياستها الخارجية، بحيث يمكن من خلال هذا التصويت معرفة المواقف العامة للدول من جهة، وتبيان حقيقة المحددات الداخلية والخارجية لسياستها الخارجية إزاء هذه الدولة أو تلك من جهة أخرى. كما ويمكن عبر عملية التصويت هذه تبيان السياسة الخارجية لدولة ما تجاه قضية معينة خلال فترة زمنية محددة، وكذلك التعرف على مدى التوافق والتنافر بين السياسات الخارجية لمختلف الدول عبر أنماط تصويتها في هذه المؤسسة الأممية.

فعملية التصويت في الأمم المتحدة سواء أكان في الجمعية العمومية أو مجلس الأمن مهمة، نظراً لما تمثله هذه المنظمة الدولية من إطار قانوني للشرعية الدولية، ومصدر مفترض لسلطة إقرار السلام والأمن الدوليين منذ تأسيسها عقب الحرب العالمية الثانية. ومن خلال استعراض عملية تصويت الهند في الأمم المتحدة فيما يختص بقضايا الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي سيتم التعرف على مدى اقتراب هذه الدولة أو ابتعادها في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية، إلى جانب تبيان المحددات والعوامل التي كان لها الأثر في انتهاج مثل هذه المواقف.

فالهند التي تعتبر من أوائل الدول التي انضمت لمنظمة الأمم المتحدة، كان ولا يزال لها حضور في معظم الاجتماعات التي عقدتها الجمعية العمومية و مجلس الأمن، بحيث صوتت على كافة القرارات أو التوصيات التي تم إقراراها سواء بالإيجاب أو السلب أو الامتناع. فضلاً عن ذلك، فقد شاركت الهند منذ البدايات الأولى لإنشاء الأمم المتحدة في الكثير من المهام التي نفذتها مؤسسات تابعة لها، لا سيما في قوات حفظ السلام الدولية في أماكن مختلفة من العالم[1].

[1]. فارس عبد المنعم، أحمد. الهند والقضايا العربية. مصدر سابق. ص149.

وسيتم سرد ومعالجة أهم القرارات التي شاركت فيها الهند بالجمعية العمومية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وذلك خلال الفترة المحددة لموضوع الدراسة. وستقسم هذه الفترة إلى مراحل زمنية مختلفة، مع إعطاء تفصيل لبعض القرارات التي كان لها الأثر الكبير في تاريخ هذه القضية وواقع شعبها.

أ : الفترة ما بين 1947- 1973م[1]

رقم القرار	تاريخ التصويت	مقتطفات من القرار	التصويت
104	1947/ 5/5	منح الوكالة اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها	امتناع
106	1947/5/15	تأليف لجنة خاصة لإعداد تقرير بشأن قضية فلسطين	مع
181	1947/11/29	التوصية بتقسيم فلسطين	مع
194	1947/12/12	وضع القدس في نظام دولي دائم/ حق اللاجئين في العودة	مع
273	1948/5/11	قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة	ضد
2253	1967/7/4	دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس	مع
2535/ب	1969/12/10	الأسف الشديد لعدم تنفيذ قرار عودة اللاجئين أو تعويضهم	مع
2628	1970/11/4	وقف إطلاق النار، والطلب بتنفيذ قرار 242	مع
2627	1970/12/8	الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير	مع
2851	1971/12/29	مطالبة إسرائيل بشدة إلغاء جميع الإجراءات لضم واستيطان الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة	مع
3175	1973/12/17	تأكيد السيادة العربية الدائمة على الثروات الطبيعية في المناطق المحتلة	مع

[1]. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي 1947- 1974. المجلد الأول. ط3. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993). ص3-25.

استعراض وتحليل لبعض القرارات:

عقدت الجمعية العمومية للأُمم المتحدة في شهر أيلول (سبتمبر) 1947 جلسة خاصة لمناقشة ملف القضية الفلسطينية،حيث تكفلت رئيسة وفد الهند بالدفاع عن مشروع الأقليات، وألقت خطاباً جاء فيه[1]: "إن الهند تهتم بمشكلة فلسطين لقربها من منطقة الشرق الأوسط، ولولائها لمبادئ الأمم المتحدة، وإن مسألة المشردين اليهود أضافت تعقيداً إلى هذه المشكلة، وعلى الدول الراغبة في إيواء هؤلاء المشردين الإعلان ذلك في الجمعية العامة."

وأضافت: "إن قلق عرب فلسطين والدول العربية يرجع إلى إلقاء عبء حل مشكلة المشردين اليهود على فلسطين، والواجب هو تخليص هذه القضية من العوامل الغريبة عنها. إن أغلبية سكان فلسطين من العرب، ولا بد من مراعاة هذا الأمر في كل حل للقضية، وهناك أقلية يهودية يجب ضمان حقوقها وأسباب تقدمها في نطاق دولة عربية، ولا نرى أمامنا إلا إنشاء دولة عربية تعترف للأقلية اليهودية من سكانها بكافة الحقوق والضمانات،كما ويتحتم الأمر أن يحيا عرب فلسطين جنباً إلى جنب مع اليهود، وينبغي إعلان فلسطين دولة موحدة ذات أغلبية عربية، وأقلية يهودية، معترف بحقوقها".

هذا الخطاب الهندي يعتبر الأول من نوعه رسمياً، يُلقى في أحد أهم المؤسسات الدولية بخصوص قضية فلسطين، والذي أكد على ضرورة أن يكون للفلسطينيين حق العيش في أرضهم، وإقامة دولتهم، وأن لا يُفرض عليهم طرفٌ (اليهود) يدعي بأحقية فلسطين له، مع الملاحظة أن مضمون الخطاب الهندي كان رافضاً لأي نوع من التقسيم لفلسطين، سواء أكان عرقياً أو دينياً، وعلى أن تكون دولة موحدة وواحدة، اليهود فيها أقلية.

وبعد مناقشات جدلية، و طويلة، وافقت الجمعية العامة في التاسع والعشرين من تشرين ثان عام 1947 على مشروع تقسيم فلسطين بأغلبية 33 صوتاً ضد 15، وامتناع عشرة عن التصويت، وكانت الهند من بين الدول التي صوتت ضد هذا القرار[2]. والواقع أن هذا الموقف الهندي من مسألة التقسيم لم يكن سوى ترجمة لوجهة نظر زعماء الحركة الوطنية الهندية، خصوصاً غاندي ونهرو، تجاه فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث لم يرحب الزعيمان مطلقاً بهذه الفكرة. لذا فقد قال غاندي يوماً: "إن عواطفي مع اليهود، ولكن هذا العطف لا يعميني عن رؤية متطلبات العدالة، فشعار الوطن القومي لليهود لا يلقى لدي تجاوباً

---

[1]. المنوفي، كمال. السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط. مصدر سابق. ص53.

[2]. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي. مصدر سابق. ص8.

كبيراً. إن فلسطين تنتمي إلى العرب مثلما تنتمي إنجلترا إلى الإنجليز، وفرنسا إلى الفرنسيين، ومن قبيل الخطأ أن يُفرض اليهود على العرب[1].

ويأتي اعتراض غاندي على فكرة الوطن القومي لليهود من عدة زوايا[2]، الأول تتمثل في اعتباره آسيوياً وطنياً لم ترقَ له عملية استبدال شعب آسيوي أصيل، لتحل محله جماعة من المهاجرين الأجانب، وكذلك، لأنه يقدس أسلوب الاعتماد على النفس، لم يقبل اعتماد اليهود على المساعدات الأجنبية من دول معادية للحركة الوطنية الآسيوية، إلى جانب اعتباره مناضلاً يتخذ من المقاومة السلمية أسلوباً للكفاح. لذا كان شديد المقت لأساليب الحركة الصهيونية المتمثلة في ترهيب وقتل الفلسطينيين والعرب.

أما نهرو، فقد تبنى هو الآخر رأياً مماثلاً لغاندي. ففي 17 كانون أول (ديسمبر) 1938 ، كتب في مجلة (هندو أوف مدراس) يقول: "إن فلسطين قطر عربي ويجب أن تسود مصالح العرب". كما أنه ذكر في خطاب له أمام مؤتمر العلاقات الآسيوية الأول الذي عقد في العاصمة الهندية نيودلهي في آذار (مارس) 1947 : "إنني متعاطف مع مآسي اليهود، ولكن شعب الهند يرى دائماً أن فلسطين بلد عربي، ولا يمكن اتخاذ أي قرار دون موافقة العرب[3].

إلى ذلك، فإن رفض الهند لقرار تقسيم فلسطين أملته اعتبارات متعددة، فمن ناحية لا يمكن إغفال أثر الصداقة التقليدية بين العرب والهنود، والتفاعل بين الحركات القومية في الهند والعالم العربي، فقد كان غاندي على إتصال بالزعيم الوطني المصري سعد زغلول، كما وأن الوفود العربية الرسمية درجت على حضور الإجتماعات السنوية للمؤتمر الوطني الهندي، فضلاً عن قيام بعض الشخصيات الهندية البارزة أمثال طاغور بزيارة بعض الأقطار العربية بهدف تقوية الروابط بين الشعبين العربي والهندي[4].

أما من الناحية الثانية، فقد عارضت الهند قرار التقسيم على أسس دينية، فهي دولة تؤمن وتلتزم بمبدأ العلمانية (أي فصل الدين عن السياسة، وعدم إنشاء الدولة على أساس ديني)، ويقتضي ذلك من الهند أن تمتنع عن مناصرة أي مجتمع يقوم على مثل هذا الأساس.

---

[1]. فارس عبد المنعم، أحمد.الهند والقضايا العربية. مصدر سابق. ص148.

[2]. المنوفي، كمال. مصدر سابق. ص54.

[3]. المصدر نفسه. ص55.

[4]. نعمان جلال، محمد.مصدر سابق.

وهناك اعتبار آخر لهذا الرفض الهندي، تمثل في مراعاة الحكومة الهندية لمشاعر المسلمين الهنود (حوالي 30 مليون نسمة آنذاك)، خصوصاً وأن باكستان كانت تحاول استغلال الخلافات الطائفية بينهم وبين الهندوس عن طريق الادعاء بأن الهند تقف من هؤلاء المسلمين موقفاً معادياً[1]. وعلاوة على ذلك، فإن الهند ربما لم تشأ أن تتخذ موقفاً مخالفاً لمعظم دول آسيا التي عارضت القرار خصوصاً باكستان والدول الإسلامية في غرب آسيا، خصوصاً وأنها كانت حريصة على تشجيع التعاون معها على المستوى الدولي.

وعلى الرغم من كل ذلك التأييد للقضية الفلسطينية من قبل الهند، لا سيما رفضها لقرار تقسيم فلسطين، وكذلك قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، إلا أنها اعترفت بها في 17 أيلول (سبتمبر) 1950،حيث بررت تصرفها هذا عبر بيان رسمي جاء فيه[2]:

1. ما دامت الهند قد اعترفت بالصين الشعبية على أساس الأمر الواقع فليس بإمكانها أن ترفض اتباع نفس الأسلوب مع إسرائيل.

2. إن الهند ليست أول دولة تعترف بإسرائيل، فقد سبقتها إلى ذلك أربعون دولة أخرى من بينها دولتان إسلاميتان هما: إيران وتركيا.

3. لا تستقيم سياسة عدم الاعتراف مع وجود الهند وإسرائيل جنباً إلى جنب في الأمم المتحدة.

4. والمبرر الأخير لاعتراف الهند بإسرائيل تمثل في أنها تود لعب دور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية، وأن اعترافها هذا سيمكنها من الاضطلاع بهذا الدور بالشكل المناسب حسب رأيها.

ولم يستتبع اعتراف الهند بالدولة العبرية تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما، بإستثناء موافقة الهند على فتح قنصلية لإسرائيل في بومباي عام 1953، بهدف تنظيم هجرة اليهود الهنود إلى إسرائيل، وللإشراف على التبادل التجاري والثقافي المحدود آنذاك بين البلدين، علماً أن إسرائيل طلبت نقل مقر هذه القنصلية إلى العاصمة نيودلهي، وتحويلها إلى قنصلية عامة، إلا أن الهند رفضت هذا الطلب[3]. كما وأن اعتراف الهند بإسرائيل كدولة مستقلة لم يمثل تغيراً في الموقف المبدئي للهند إزاء أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، بل جاء كتغير اضطراري

---

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص26.

[2]. العويني، محمد علي. مصدر سابق. ص310.

[3]. محمد علي، علي. تطور العلاقات العسكرية بين الهند وإسرائيل. مجلة الدفاع. القاهرة. العدد209، ديسمبر2003. ص78-81.

فرضته حسابات وتوازنات القوى السياسية داخل النخبة الحاكمة الهندية؛ فقد رأت القوى السياسية الهندوسية واليمينية المتطرفة من جهة، والقوى السياسية الإسلامية من جهة أخرى، أن مسالة العلاقات الهندية-الإسرائيلية تصلح مقياساً لما تتمتع به من وزن سياسي داخل الهند.

وتجلى ذلك في الضغوط التي وضعها كل من "شرى بابل"(أول وزير داخلية للهند بعد الاستقلال، وأحد أبرز منافسي نهرو على زعامة الهند) وكذلك "مولانا "أبو الكلام أزاد" (أول وزير للتعليم بعد الاستقلال)، فالأول طالب بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل باعتبار أن ذلك يرمز إلى تحرر سياسة الهند الخارجية من أي قيود دينية يفرضها المسلمون. أما الثاني فقد عارض أي تقارب من أي نوع بين الطرفين، لما يسببه ذلك من مشاعر معادية للأقلية المسلمة في الهند[1].

وقد جاء قرار حكومة نهرو- بالاعتراف بإسرائيل- كحل وسط بين الموقفين الهندوسي والمسلم؛ فاعترفت الهند بإسرائيل (وهو ما أرضى القوى الهندوسية)، دون أن تسمح بإقامة علاقات دبلوماسية معها (وهو ما أرضى القوى الإسلامية). مع الملاحظة أن الهند ظلت تحافظ على هذا الحل الوسط إلى أن تم الإعلان رسمياً عن تأسيس علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في التاسع والعشرين من كانون الثاني 1992م[2].

وفي منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وإثر الإعلان عن تبلور سياسة عدم الانحياز التي كان نهرو أحد أهم واضعيها، تعمقت العلاقة الهندية- العربية في مختلف الصُّعد لاسيما السياسية، وذلك من خلال الصداقة الوثيقة التي كانت تجمع الزعيم الهندي بجمال عبد الناصر. وفي هذه الفترة صوتت الهند إلى جانب القرارات الأممية المؤيدة للشعب الفلسطيني، والمطالبة بعودة اللاجئين إلى أراضيهم، والمنتقدة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. كما وأدانت الهند العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واصفة إياه بالخطأ الفادح، والخطيئة الكبرى[3].

وحينما شنت إسرائيل عدوانها على العرب والفلسطينيين في الخامس من حزيران (يونيو) 1967، تقدم المندوب الهندي في مجلس الأمن على الفور بمشروع قرار يدعو الأطراف المتحاربة

---

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص14.

[2]. حسين، زكريا. المصدر نفسه. ص15.

[3]. طعمة، جورج. قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة. شؤون فلسطينية. العدد 38، 1974. ص7.

إلى وقف إطلاق النار وسحب قواتها إلى مواقع الرابع من حزيران. وفي الجلسة الطارئة التي عقدتها الجمعية العامة لبحث العدوان الإسرائيلي أكد وزير خارجية الهند في 21حزيران 1967 على ضرورة تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط عن طريق الانسحاب الفوري الكامل للقوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات العسكرية، ورأى الوزير الهندي أنه لا معنى لوقف إطلاق النار ما دامت هناك قوات مسلحة أجنبية (يقصد إسرائيل) تحتل مساحات كبيرة من الأراضي العربية، كما وطالب بتعيين ممثل دولي ليساعد في تخفيف حدة التوتر، ويسهل عودة أولئك الذين أرغمتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ترك ديارهم[1].

وقد صوتت الهند لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال التصويت لصالح القرار رقم 2535 في (1969/12/10)، والذي أكدت فيه الجمعية العامة على حقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها،إلى جانب التصويت كذلك لصالح القرار رقم 2787 (1971/12/6)، والذي أقر بشرعية نضال الشعب الفلسطيني بكل الوسائل التي تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة[2].

إلى ذلك، فقد تضامنت الهند مع الموقف العربي أثناء الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1973، حيث ساندت سوريا ومصر في الوقت الذي وجهت فيه اللوم إلى إسرائيل بسبب رفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بالقوة، وجاء بهذا الصدد على لسان سواران سينغ وزير الشؤون الخارجية حينذاك :"لقد ظلت الحكومة تعلن باستمرار أن سبب التوتر في المنطقة يعود إلى عدوان إسرائيل ورفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بقوة السلاح، وأن تعاطفنا هو دوماً مع العرب الذين بلغت معاناتهم حد الانفجار[3].

ب: الفترة الممتدة من عام 1974 ولغاية 1987م

رقم القرار	تاريخ التصويت	مقتطفات من القرار	التصويت
3210	1974/10/14	دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين	مع

[1]. فارس عبد المنعم.أحمد.الهند والقضايا العربية.مصدر سابق.ص149

[2]. كيوان، مأمون. الأمم المتحدة وقضايا الصراع العربي- الصهيوني. مجلة معلومات دورية. العدد 62، 2000. ص47.

[3]. عكاشة، سعيد. العلاقات العربية الهندية. مصدر سابق. ص67.

3236	1974/11/22	إقرار حقوق الشعب الفلسطيني	مع
3237		منح منظمة التحرير مركز مراقب في الأمم المتحدة	مع
3379	1975/11/10	الإقرار بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري	مع
6/31	1976/11/9	إدانة العلاقة بين إسرائيل ونظام جنوب أفريقيا العنصري	مع
65/34	1979/11/29	إعلان أن اتفاقيات كامب ديفيد باطلة من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني	مع
70/34	1976/12/11	عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ترعاه الأمم المتحدة وتشارك فيه منظمة التحرير	مع
89/34	1979/12/11	إدانة أي محاولة من جانب إسرائيل لإدخال أسلحة نووية إلى منطقة الشرق الأوسط	مع
دأط- 2/7	1980/7/29	دورة استثنائية: مطالبة إسرائيل بالبدء في الانسحاب قبل 15 تشرين الثاني 1980 من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران 1967	مع
207/35	1980/12/16	إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، والتأكيد من جديد على الرفض الشديد لقرار إسرائيل بضم القدس	مع
8/36	1981/10/28	إدانة الفصل العنصري الإسرائيلي في جميع الأراضي العربية المحتلة	مع
37/86	1982/12/20	اعتبار يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) يوماً للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني	مع

38/180	1983/12/19	الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير	مع
3 17/38	1983	إدانة مجازر صبرا وشاتيلا واجتياح إسرائيل لجنوب لبنان	مع

استعراض وتحليل:

تعتبر الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي آذار مارس 1980 منحت الحكومة الهندية مكتب المنظمة في نيودلهي الاعتراف الدبلوماسي الكامل، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإعلان دولة فلسطين عام 1988، وطالبت بضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة عام 1967. وبعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية طبقاً "لاتفاقات أوسلو" افتتحت الهند مكتباً تمثيلياً لها لدى السلطة في حزيران (يونيو) 1996[1].

ونتيجة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الأمم المتحدة تمكنت من إبعاد القضية الفلسطينية عن مناقشات الجمعية العامة كبند رئيس، بدءاً من الدورة السابعة عام 1951 ولغاية الدورة الثامنة والعشرين عام 1974، وعوملت هذه القضية طوال تلك الفترة تحت عناوين فرعية، كقضية لاجئين لا أكثر[2].

وبعد حرب حزيران 1967، انتقلت قيادة الحركة الفلسطينية إلى ياسر عرفات، زعيم حركة فتح. وعلى ضوء الظروف المتغيرة، تبنت الهند توجهاً نشطاً، وأصبحت تعبر عن مساندتها لمنظمة التحرير الفلسطينية ومعاداتها لإسرائيل. وفي السنوات التالية لذلك، شهد الوضع تغيراً نوعياً، فبدلاً من إهمال نيودلهي لتل أبيب، ظهرت عداوة هندية صريحة لإسرائيل، وكان مرد ذلك في غالب الأمر إرضاء وجهة النظر العربية، وانضمت الهند إلى الحرب العربية-الإسرائيلية الباردة، كمعاد لإسرائيل. ولم يستطع حتى حزب (بهاراتيا جاناتا)، الذي كان موالياً لإسرائيل، تجاهل العرب[3].

---

[1]. عكاشة، سعيد. مصدر سابق. ص70.

[2]. الموعد، حمد سعيد. قضية اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية ومحاولات الطمس. مجلة معلومات دولية. العدد62، نيسان 1999. ص65.

[3]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص17.

ومن أمثلة مواقف الهند الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، زيارات وفود المنظمة المتكررة لها، ودعم نيودلهي النشط للمنظمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في فترة ما بعد حرب 1973، والاعتراف بالمنظمة عام 1975، وقرار الهند منح المنظمة الوضع الدبلوماسي الكامل في آذار (مارس) 1982، إلى جانب تشكيل " لجنة حركة عدم الانحياز حول فلسطين"[1].

وتواصلت النجاحات العربية والفلسطينية في الجمعية العامة خلال عام 1975، إذ أصدرت قرارات عديدة أهمها: القرار رقم 3375 (1975/10/10)، ويتضمن دعوة منظمة التحرير للاشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد بشان الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى قدم المساواة مع سائر الأطراف، وكذلك الرقم 3376 (1975) والذي نص على إنشاء لجنة خاصة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه، وقد صوتت الهند لصالح كل هذه القرارات[2].

وتواصلت مواقف الهند المؤيدة للقضية الفلسطينية والعرب، ففي العام (1975) صوتت الهند إلى جانب القرار رقم 3379 الذي يصف الصهيونية بأنها "شكل من أشكال العنصرية، والتمييز العنصري"، ومع ذلك قيل آنذاك إنه كان من الأنسب للهند إما أن تمتنع عن التصويت أو أن تتغيب عنه، لأنها اضطرت فيما بعد لنقض القرار نفسه خدمة لمصالحها، وذلك عندما صوتت لصالح إبطاله في العام 1991[3].

وبتفاقم أزمة النفط في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وما أحدثته من نقص عالمي في إمداداته، زاد اعتماد الهند على الدول المنتجة للنفط خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، وأدت التجارة المتبادلة بين الهند والدول العربية إلى إجبار الهند على اتخاذ مواقف متسامحة ومؤيدة تجاه العرب وقضاياهم، ومنها فلسطين بالطبع[4]. وفي محاولة من الهند لكسب أصدقاء في العالم العربي، طالبت بفرض عقوبات على إسرائيل في الأمم المتحدة، كما وساندت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماعات الدولية، بما في ذلك تأييد طلب منحها وضع مراقب في الأمم المتحدة عام 1974.

---

[1]. فارس عبد المنعم، أحمد . مصدر سابق. ص143.

[2]. الخضر، محمد. ملامح دور الجمعية العامة في القضايا الدولية، القضية الفلسطينية نموذجا". مجلة معلومات دولية. العدد 62، يونيو 2000. ص61.

[3]. المصدر نفسه. ص64.

[4]. المصدر نفسه. ص65.

وفي السياق ذاته، فقد كررت قرارات الجمعية العامة المواقف المعروفة تجاه مشكلة اللاجئين والمسائل الفلسطينية الأخرى. ففي 1986/11/4 أصدرت الجمعية العامة مجموعة من القرارات طالبت بوقف عملية ترحيل الفلسطينيين من قطاع غزة، وإحترام أمن اللاجئين، وحقهم في العودة، مع العلم أن الهند صوتت لصالح ذلك[1].

فالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها اهتمت بمختلف جوانب القضية الفلسطينية خصوصاً في فترة الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، صدر عن الجمعية العامة خلال الفترة (1947-1981) 273 قراراً حدد موقف الشرعية الدولية من مختلف جوانب وتطورات القضية الفلسطينية، كما صدر عن مجلس الأمن في الفترة ذاتها 123 قراراً، لم تقتصر على القضية الفلسطينية فحسب؛ بل عالجت قضايا وتطورات ذات علاقة بالأراضي العربية المحتلة عام 1967[2].

الفترة الممتدة من انتفاضة العام 1987ولغاية 2005

رقم القرار	تاريخ التصويت	مقتطفات من القرار	التصويت
69/42	1987/12/2	حق النازحين بالعودة، وشجب إسرائيل لعدم سماحها بتنفيذ هذا الحق	مع
95/42	1987/12/7	إعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال، وشرعية كفاح الشعوب في سبيل استقلالها	مع
177/43	1988/12/15	إقرار استعمال اسم "فلسطين "بدلاً من منظمة التحرير في منظومة الأمم المتحدة	مع
40/44	1989/12/4	انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	مع
73/45	1990/12/11	استئناف توزيع المخصصات على اللاجئين	مع

[1]. الشريف، محمد رشاد. الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية (تقويم عام). مجلة معلومات دولية. العدد 62، نيسان 1999.ص51.

[2]. كيوان، مأمون. مصدر سابق. ص49.

		الفلسطينيين	
82/ 46	1991/12/11	رفض إقامة المستوطنات، ومنظمة التحرير هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، وإدانة سياسة إسرائيل	مع
--	1991/12/16	إلغاء القرار (3379) الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية	مع
55 /47	1992/12/9	شجب رفض إسرائيل التخلي عن حيازة أية أسلحة نووية، والطلب إلى جميع الدول التوقف عن تقديم المساعدة إلى إسرائيل في هذا المجال، مع وجوب إخضاع مرافقها النووية للتفتيش	امتناع
78/49	1994/12/15	الطلب إلى جميع دول الشرق الأوسط إخضاع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية	امتناع
29/50	1995/12/6	قلق المجتمع الدولي لاستمرار إسرائيل في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأن المستوطنات تشكل عقبة أمام السلام الشامل	مع
74/53	1998/12/4	الحث على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط	امتناع
26	1998 /11	حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره	مع
12/76	2000/10/18	إدانة الممارسات بحق الشعب الفلسطيني	مع
15/85	2001/4/ 12	شجب إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة	مع

استعراض وتحليل:

أدى انتهاج منظمة التحرير الفلسطينية سياسة جديدة خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني في (1988/11/15)- والتي أعلنت بموجبها حق إسرائيل بالوجود تجسيداً للقرارين الدوليين 242 و338- إلى اعتراف الأمم المتحدة نظرياً بدولة فلسطين عام 1988 من خلال القرار (A 54/43ل) والتي وافقت عليه الهند مؤكدة الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أراضيه المحتلة عام 1967، والتي تشمل فعلياً بعضاً مما نص عليه قرار التقسيم 181 الصادر في (1947/11/29)، وعارضته الهند وقتذاك[1].

وقد جاءت التطورات الإقليمية والدولية التي حدثت بمطلع العقد التاسع من القرن الماضي- والتي أسست لنظام دولي جديد، تقف على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وإحكام قبضتها على الهيئات والمؤسسات الدولية- لتصب في خانة هبوط موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية، لا سيما مع انطلاق عملية التسوية السياسية في منطقة الشرق الأوسط عام 1991. فهذه العملية أعطت انطباعاً للعالم بأن القضية الفلسطينية قد حلت،أو هي في طريقها إلى الحل، وهو ما حدا بأكثر من 50 دولة كانت علاقاتها مقطوعة، أو غير معلنة، أو لم تكن لها علاقات مع إسرائيل، لإقامة مثل هذه العلاقات معها، ومنها الهند. وهذا بدوره كان له انعكاس سلبي على القضية الفلسطينية فيما يتعلق بمواقف هذه الدول في الأمم المتحدة[2].

ومما يدل على ضعف وتهميش دور الأمم المتحدة في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني عدم اتخاذها أي موقف أو مقررات محددة إزاء الإشراف على "إعلان أوسلو" الذي أُبرم بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الثالث عشر من شهر أيلول من عام 1993، حيث أن الولايات المتحدة، وبمعية حلفائها، أرادت البت في قضية مصيرية دون أن يكون لهذه المنظمة الدولية أي فاعلية في ذلك[3]. وكدليل على تراجع القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وضعف دور الأخيرة هو إلغاء القرار 3379 الذي ساوى الصهيونية بالعنصرية بقرار جديد صدر عن الجمعية العامة في 1991/12/16، أي بعد إنعقاد مؤتمر مدريد بعدة

---

[1]. الخضر، محمد. مصدر سابق. ص62.

[2]. نافعة، حسن. الأمم المتحدة في نصف قرن. سلسلة عالم المعرفة.عدد 202، 1995.ص155.

[3]. كيوان، مأمون. مصدر سابق. ص54.

أسابيع، وصوتت الهند لصالحه، إلى جانب أن قضية فلسطين أصبحت تناقش تحت عنوان "عملية السلام"، (كما هو الحال في الدورة الرابعة والخمسين 1999)[1].

هذا الحديث عن تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، لا يعني أنه لم يصدر في هذه المرحلة قرارات إيجابية بالنسبة لهذه القضية، فمثلاً صوتت الهند لصالح قرار الجمعية العامة الذي صدر في تشرين الثاني 2000، والخاص بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة، وكذلك الحال بإدانة الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من خلال قرار صدر في 18 تشرين الأول 2000، فضلاً عن إدانة الاحتلال الإسرائيلي لممارسته انتهاكات ضد الإنسان العربي والفلسطيني وإقامة المستوطنات، وذلك عبر قرار صدر عن الجمعية العامة في 18 نيسان2001 [2].

ومما يجدر التنويه إليه هنا، هو التحول الملحوظ لموقف الهند من إدانة أي محاولة من جانب إسرائيل لإدخال أسلحة نووية إلى منطقة الشرق الأوسط كما حدث عبر القرار رقم (89/34) الصادر في 1979/12/11، إلى الامتناع عن التصويت في شجب رفض إسرائيل التخلي عن حيازة أية أسلحة نووية، وذلك من خلال القرار (55/47) الذي صدر في 1992/12/9، علاوة أيضاً، عن امتناعها في الحث على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط عندما صدر القرار (74/53) في 1998/12/4.

هذا التحول الهندي لم يكن أمراً مفاجئاً، أو موقفاً غريباً، حيث أن الهند قد أجرت أول تجربة نووية لها في أيار (مايو) 1974،أعقبتها بخمس تجارب نووية أخرى في شهر أيار من العام 1998، وقد كان هنالك تعاون فعال ومستمر في مجال الطاقة النووية بين الهند وإسرائيل منذ 1962 عندما قام رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية "ارنست برجمان" حينذاك بزيارة نيودلهي ليوقع اتفاقاً للتعاون، يشمل تبادل الخبرات، والاحتياجات النووية في المواد والمعدات[3].

وفي السياق ذاته، فإن الهند التي ترفض التوقيع على البروتوكول الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية كحال إسرائيل، لم تريد التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة المتعلقة

---

[1]. حسين، زكريا. مصدر سابق. ص19.

[2]. نافعة، حسن. الأمم المتحدة والقضايا العربية. مجلة المستقبل العربي. العدد 175، أيلول (سبتمبر) 1993. ص11.

[3]. سويلم، حسام. الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي. السياسة الدولية. العدد 146، 2001. ص34.

بشجب إسرائيل لإدخال الأسلحة النووية أو حيازتها، لأنها أدركت أن واشنطن من خلال نفوذها القوي والفيتو التي تمتلكه ستجبرها على تقديم تنازلات مؤلمة، قد تكون القضية النووية أهمها، وهذا ما تتوخاه الهند، لا سيما بعد العلاقات المتينة التي ربطتها مع إسرائيل.

والملاحظ من خلال القرارات التي صوتت عليها الهند في منظمة الأمم المتحدة أنها كانت مؤيدة للحقوق والقضايا الفلسطينية، حيث أن الهند بداية، وقفت لصالح كافة القرارات التي ترفض تقسيم فلسطين، وتطالب بالاعتراف بالشعب الفلسطيني، وأن الاحتلال شكل من أشكال العنصرية، ومروراً بالتأكيد على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، والمطالبة بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم ذات سيادة على أرضهم،مع عودة الذين تم تهجيرهم، وإنتهاءً بالإعتراف بفلسطين كدولة لها أعلى مستوى دبلوماسي في الهند.

هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فقد رأينا كيف أن الهند أخذت تغير مواقفها فيما يتعلق بعملية التصويت في مؤسسات الأمم المتحدة، وتحديداً فيما يتعلق بالقضية النووية، وذلك لسببين رئيسين كما أسلفنا سابقاً، وهما: ارتباطها بعلاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل التي تستحوذ على ترسانة نووية هائلة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب امتلاكها هي (أي الهند) لأسلحة مماثلة. وإجمالاً لكل ذلك، فإن تصويت الهند لصالح معظم القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة يبرهن على العلاقة الوثيقة التي كانت تجمع الهند بالعرب عموماً، والفلسطينيين على وجه الخصوص، لا سيما في ظل حركة عدم الإنحياز، ولكن بتراجع الأيديولوجيا أمام المصالح المتبادلة ارتأت نيودلهي أن تعدل- إن لم تغير- من مواقفها بعد التحولات التي طرأت على الساحة العالمية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي تجسدت في العلاقة الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل، وعدم شجبها للأسلحة النووية التي تمتلكها، فضلاً عن (مساواة) الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية بوصف "العنف والاستفزاز".

ثالثاً: الهند وفلسطين في حركة عدم الانحياز

عندما كان طابع النظام الدولي قبل سقوط الاتحاد السوفيتي يتسم بالقطبية الثنائية، وكانت هناك علاقة وثيقة بين السوفييت- أصدقاء العرب والهند- اتخذ الهنود مواقف مؤيدة للحقوق العربية، خصوصاً في إطار حركة عدم الانحياز، والتي برز دورها في ظل

الحرب الباردة، حيث أتاح لها طبيعة النظام الدولي "ثنائي القطبية" بانتهاج خط مستقل عن السياسة الأمريكية.

وعندما تلاقت الحركة الوطنية المصرية العربية بقيادة جمال عبد الناصر مع نظيرتها الهندية بزعامة نهرو ضمن التجمع الأفرو- آسيوي في باندونغ بأندونيسيا عام 1955، تبلورت سياسة ما عرف بـ"الحياد الإيجابي" أو "عدم الانحياز"، وهي السياسة التي عبرت عن رغبة الدول حديثة الاستقلال في الحفاظ على حريتها وسيادتها، وحرصها على العمل من أجل السلام الدولي، ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات[1].

وفي خضم التنافس الحاد الذي فرضه الإستقطاب الدولي في فترة الحرب الباردة اتخذت حركة عدم الانحياز موقفاً متشدداً تجاه القوى الإمبريالية العالمية خصوصاً إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل التي عملت منذ السنوات الأولى لتأسيسها على رفع مستوى علاقاتها مع الهند، ولكنها لم تنجح في ذلك، بسبب الضغوط التي مارستها الكتلة العربية داخل الحركة، الأمر الذي حال دون قبول الهند بمحاولات التودد الإسرائيلية، بل وجعلت هذه الكتلة تتبنى خطاً سياسياً مناهضاً لإسرائيل[2].

وفي ظل التطرق إلى حركة عدم الانحياز والهند، فإنه يتوجب الإشارة إلى موقف نيودلهي حول مشاركة إسرائيل في مؤتمر "باندونغ" (1955) الذي شكل الأساس لإنشاء الحركة، وقد تباينت الآراء بشأن ذلك، فالبعض يرى أن الهند رفضت طلب إسرائيل بالحضور، حيث سُئل نهرو عن ذلك، فأجاب: "هناك دولة أو دولتان لم تدعيا إلى المؤتمر ومن بينها (إسرائيل)، وذلك لأن الدول العربية تبدي عداوة وخلافاً معها، الأمر الذي أدى إلى مناقشة جادة حول الموضوع، ونحن بدورنا نريد أن نعمل سوياً فيما بيننا، وأقصد الدول التي دعيت إلى المؤتمر، ولهذا لم ندع إسرائيل"[3]. وهناك تأكيد آخر لهذا الرأي يتمثل في رفض اللجنة التحضيرية للمؤتمر (الهند وأندونيسيا وباكستان وبورما و سيرلانكا) دعوة إسرائيل للمؤتمر رغم إلحاح الأخيرة[4].

---

[1]. عبد العال، عبد الرحمن. الهند"العلاقات العربية الآسيوية". مصدر سابق. ص209 .

[2]. إنبار، أفرايم. مصدر سابق. ص9.

[3]. الخطيب، سعادة. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز. مصدر سابق. ص175.

[4]. المصدر نفسه. ص178.

وفي الصورة المقابلة نجد من يقول :"إن رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو اقترح إشراك دولة إسرائيل بهذا المؤتمر معتمداً في تقديم اقتراحه هذا على القول: "إن إسرائيل دولة معترف بها من قبل الأمم المتحدة، وأنها مرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع عدد من البلاد الأفريقية والآسيوية، ولذا فإنه من الفائدة أن تشترك في المؤتمر حتى تستطيع أن تتفاوض مباشرة مع البلاد العربية بمختلف الأمور المتنازع عليها". وقد رُفض هذا الاقتراح- الذي كشف عنه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأسبق أحمد الشقيري- من قبل العرب، الأمر الذي حدا بنهرو للتراجع عن اقتراحه حتى ينجح المؤتمر[1].

وبين هذا الرأي وذاك، يرى محمد حسنين هيكل أن الهند التي اعترفت بإسرائيل في العام 1950 لم تشأ للأخيرة بعدم حضور المؤتمر أملاً في أن تقرب وجهات النظر العربية-الإسرائيلية حتى يمكن لها الاستفادة من الطرفين، ولكن (والكلام لهيكل) عندما اصطدمت الهند، ممثلة بنهرو وقتذاك بالمعارضة العربية الشديدة تراجع عن مطلبه في حضور إسرائيل[2]. وفي غياب إسرائيل، فإن الفلسطينيين شاركوا بوفد ترأسه الحاج أمين الحسيني، من "الهيئة العربية العليا" بصفة مراقب. ولقد أصدر ذلك المؤتمر أول قرار دولي خارج الأمم المتحدة يتعلق بفلسطين، وهذا نصّه: "نظراً لحالة التوتر القائمة في الشرق الأوسط بسبب الحالة في فلسطين، ونظراً لما ينطوي عليه ذلك من خطر على السلام العالمي، يعلن المؤتمر الآسيوي الإفريقي تأييده الكامل لحقوق شعب فلسطين العربي، ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين"[3].

ورغم الموقف الهندي المؤيد لمشاركة إسرائيل في مؤتمر باندونغ الذي شكل حجر الزاوية في تأسيس حركة عدم الانحياز، إلا أن قادة الهند، بداية بنهرو، ومروراً بهادور شاستري ومن ثم أنديرا غاندي فراجيف غاندي وغيرهم، كان لهم أثر ملحوظ ومتميز في مساندة القضية الفلسطينية، وذلك في إطار الحركة، فمثلاً لعبت الهند دوراً فاعلاً في صياغة البيان الختامي لمؤتمر الحركة الأول الذي عقد في العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) (1961)، والذي شدد على

---

[1]. محمد، أبو الحارث. مؤامرة الصهيونية والهندوكية على المسلمين. مصدر سابق. ص35.

[2]. هيكل، محمد حسنين. برنامج "مع هيكل". قناة الجزيرة الفضائية. قطر، 2006/2/23.

[3]. الخطيب، سعادة. منظمة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز. مصدر سابق. ص19.

"الإستعادة الكاملة لجميع الحقوق الخاصة بالشعب العربي في فلسطين وفق أحكام ميثاق وقرارات الأمم المتحدة"[1].

وفي ظل امتلاك ميخائيل غورباتشوف ناصية الإتحاد السوفييتي (1985)، والتوجه نحو المعسكر الغربي في سياساته، وادعاء البعض أنه لم يعد هنالك مبرر منطقي لحركة عدم الانحياز، إذ لا وجود لمعسكرين، فضلاً عن إعلان مصر في مؤتمر وزراء خارجية الحركة في غانا (1993) عن أنه بعد انحسار المواجهة بين الشرق والغرب، لا بد أن تتحول الحركة إلى حركة عالمية لا تقسّم العالم إلى شرق وغرب، بل تدعو للتعاون بين الشمال والجنوب، إلى جانب الصراعات الخفية بين القوى الرئيسية فيها نتيجة للتحولات الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي[2].

كل هذه الوقائع وغيرها جعلت من حركة عدم الانحياز فاقدة لدورها المعهود، وهذا ما أدى بدوره لأن ينعكس على مواقف الهند ونشاطها في داخل الحركة، حيث لم تعد كما كانت سابقاً ذات تأييد للقضية الفلسطينية، لا سيما بعد أن وثقت علاقاتها مع إسرائيل والإدارة الأمريكية، إلى حد أن مستشار الأمن القومي الهندي (براجيش ميشرا) طالب في آيار (مايو) 2003 بتشكيل تحالف، يضم الهند وإسرائيل والولايات المتحدة لمحاربة ما سماه بالإرهاب[3].

واستناداً إلى ما سبق، فإنه على الرغم من أهمية حركة عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة كتجمع ضد القوى الاستعمارية، ومناصر للحركات التحررية،لاومنها الحركة الوطنية الفلسطينية،لاإلا أن قراراتها وتوصياتها لم تكن ذات أثر ملموس وفاعل في تعزيز مقومات عدالة القضية الفلسطينية بسبب النفوذ الواسع للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وامتلاكها حق "الفيتو" الذي أبطل- ولا يزال- أي قرار أُممي من شأنه المساهمة في استرداد الحق الفلسطيني.

ووفق هذه الرؤية، فإن الدول الأعضاء في الحركة، وبضمنها الهند أثبتت مساندتها لقضية العرب الأولى (فلسطين) دون القدرة على انتزاع هذا الحق للأسباب المذكورة سالفاً، فضلاً عن الأزمة المتراكمة التي لازمت الحركة حتى أفقدتها الاستمرار الفاعل في دورها.

---

[1]. الخطيب، سعادة. فلسطين في حركة عدم الانحياز. مجلة الفكر الديمقراطي. العدد1، كانون الأول 1988، ص178.

[2]. إنبار، أفرايم. مصدر سابق. ص23.

[3]. المصدر نفسه. ص25.

رابعاً: أشكال المساعدات الهندية للفلسطينيين

تمثلت المساعدات الهندية للفلسطينيين خلال الفترة التي أعقبت استقلال الهند ولغاية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 بعقد دورات في التدريب العسكري لأفراد من حركة فتح والتنظيمات اليسارية الفلسطينية الأخرى. ونتيجة للتضامن الهندي مع قضايا العرب، وفي مقدمتها قضية فلسطين- خصوصاً عبر حركة عدم الانحياز- استطاع الفلسطينيون إيجاد موطئ قدم لهم في الهند، والاستفادة من خبراتها العسكرية[1].

إضافة إلى ذلك، فقد استفاد الكثيرون من الطلبة الفلسطينين في هذه المرحلة من المنح التعليمية التي كانت تقدمها الجامعات الهندية، حيث أن عدد الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات الهندية بين العام 1990 و1991 زهاء 6000 طالب وطالبة. وهذا العدد كبير إذا ما قورن بعدد الطلبة الفلسطينيين الدارسين في جامعات بعض دول العالم النامية[2].

وبقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، أخذت المساعدت الهندية للشعب الفلسطيني أشكالاً متعددة، تمثلت بداية في تبرع الحكومة الهندية بمليون دولار خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في تشرين أول/أكتوبر من العام 1995، كما وتعهدت الهند في مؤتمر باريس للمانحين في يناير 1996، بدفع مليون دولار أخرى، تم صرف المبلغ في تنفيذ مشروعين في حقل التعليم العالي، الأول تمثل في إقامة مكتبة جواهر لال نهرو في جامعة الأزهر بغزة، أما الثاني، فشمل إنشاء مركز نشاط طلابي ومكتبة المهاتما غاندي في كلية فلسطين التقنية في دير البلح بغزة[3].

وخلال الزيارة التي قام بها وزير الداخلية الفلسطيني آنذاك نصر يوسف إلى الهند في آذار/ مارس 1997، قدمت الهند 51 منحة لتدريب قوات خاصة فلسطينية في مختلف المجالات، كما وتم التوقيع خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى الهند في نوفمبر من العام نفسه على مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجالات التجارة والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والمعلومات[4]. وفي المؤتمر الدولي الثالث للمانحين الذي عقد

---

[1]. الشيخ، خالد: سفير فلسطين في الهند. حوار صحافي. انظر: جريدة القدس. القدس/2002/2/13.

[2]. يوسف، أيمن. (أستاذ جامعي، الجامعة الأمريكية في جنين). اتصال هاتفي بتاريخ 2006/6/6.

[3]. مجلة البيادر السياسي.حوار مع ممثل الهند لدى السلطة الوطنية(توروموتي)،رام الله،العدد 707، 18 تموز 1998

[4]. انظر: موقع "الهند اليوم" www.alhindelyom.com/ بتاريخ 1998/9/17.

في واشنطن أكتوبر 1998، تعهدت الهند بدفع مليون دولار، جزء من المبلغ يقدر بثلاثمائة ألف دولار تم صرفه لإنشاء طابقين في مكتبة جامعة الأزهر، والمبلغ المتبقي صرف لتطوير الكادر البشري في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

كذلك،فقد قدمت الحكومة الهندية عدة منح و دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات تم تنفيذ معظمها في الأراضي الفلسطينية،حيث تم عقد 50 دورة تدريبية في سنة 1998-1999، و38 دورة في سنة 1999-2000، فضلاً عن تبرع السفير الهندي لدى السلطة الوطنية بـ 30 دورة تدريبية في مجالات فنية متعددة خلال العام 2003[2]. وفي الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الفلسطيني حينذاك نبيل شعث إلى نيودلهي في 2003/8/29 وافقت الهند على منح الفلسطينيين مساعدة من الأدوية تقدر قيمتها مليون دولار، إلى جانب المساهمة في بناء إدارة البروتوكول الفلسطيني ودعم تأسيس المعهد الدبلوماسي[3].

أما في أيلول/ سبتمبر من العام 2004، فقد أعلن وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية خلال زيارته للأراضي الفلسطينية عن تبرع الهند بأدوية وسيارات طبية للشعب الفلسطيني كمحاولة في مساعدة هذا الشعب في بناء وطنه ومستقبله، كما قدمت الهند كميات من الأدوية للفلسطينيين في شهر آذار من عام 2006، قيمتها زهاء 2,5 مليون دولار[4].

علاوة على ذلك، فهناك تعاون بين مؤسسات القطاع الخاص الهندي والفلسطيني، كالاتفاق الذي أُبرم في مجال التعاون التجاري والاقتصادي بين شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة "ساتميا" للتكنولوجيا والمعلومات الهندية، وذلك لتزويد وتطبيق برنامج نظام أوركال المالي في نابلس[5].

يتبين مما سبق، أن الهند كان لها دور في تقديم المساعدة المالية والفنية للشعب الفلسطيني، وإن كانت قيمة هذه المساعدات قليلة، فالهند عادة ما كانت تركز على تقديم منح جامعية أو إقامة دورات تدريبية للطلبة الفلسطينيين، باعتبار ذلك شكلاً من أشكال المساعدة.

---

[1]. مجلة البيادر السياسي. مصدر سابق. ص18.

[2]. براكش اوهام (ممثل الهند لدى السلطة)، مقابلة خاصة. رام الله، بتاريخ 2005/8/18.

[3]. انظر: موقع www.mofa.gov.ps/ara 2003/8/29.

[4]. انظر: موقع www.insanonline.net 2006/8/1.

[5]. غرفة تجارة وصناعة رام الله /تقرير سنوي /2004/1/21.